

٦ يناير ٢٠١٤م

السيد الفاضل / مدير سوق الكويت للأوراق المالية المحترم

ص ب : ٢٢٢٣٥

الصفة ١٣٠٨٣

دولة الكويت

الموضوع: رفع التصنيف الائتماني طويل الأجل للبنك الأهلي المتحد ش.م.ب.

من قبل "ستاندرد آند بورز"

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه و إلى طلب هيئة اسواق المال بموجب الخطاب رقم لإم/ق ر/٦١١٥/٢٠١٣م مؤرخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٣م نفيديكم بأن رفع التصنيف الائتماني للبنك من فئة BBB الى فئة BBB+ من قبل وكالة التصنيف الائتماني العالمية "ستاندرد آند بورز" يعكس قدرة البنك على الاستقطاب الناجح للتمويل من المؤسسات والأسواق المالية العالمية عند الحاجة، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض تكلفة التمويل وبدل على مدى قوة المركز التجاري للبنك كأكبر مصرف قطاع تجزئة في مملكة البحرين . كما نرفق لكم الملخص التنفيذي باللغة العربية لتقرير وكالة "ستاندرد آند بورز" بهذا الخصوص.

وتفضلوا بقبول فائق التحية و التقدير.

عبدالحמיד المعاري

أمين سر مجلس الإدارة

وكالة "ستاندارد أند بورز" ترفع تصنيفها الائتماني للبنك الأهلي المتحد ش.م.ب إلى BBB+

أعلنت وكالة «ستاندارد أند بورز» الدولية عن تعزيز تصنيفها الائتماني طويل المدى للبنك الأهلي المتحد ش.م.ب من BBB إلى BBB+ مع نظرة مستقبلية (مستقرة) ، وفقا لما جاء في التقرير الائتماني المفصل الصادر عنها في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٣.

ووفقا للوكالة ، فإن هذه الخطوة تأتي في أعقاب قيامها بمراجعة التصنيف السيادي للدولة المقر من BBB إلى BBB+ ، مشيرة إلى أن النظرة المستقبلية المستقرة للبنك تعكس تقييمها بإستقرار المركز التجاري والمالي للبنك دون تغييرات رئيسية على مدى العامين المقبلين ، وأن الإنتشار الجغرافي الذي يتمتع به البنك إقليميا سوف يمكنه من إستيعاب آثار المخاطر السياسية والإقتصادية الناشئة في عدد من أسواق عمله بما في ذلك السوق المصرية ، كما تعكس تقديرات الوكالة بأن البنك سيبقى محافظا على مؤشرات السيولة وجودة الأصول عند مستوياتها الراهنة ، وعلى نسبة رأس المال المعدل بالمخاطر عند مستوى ٨% على مدى الـ ١٨-٢٤ شهرا القادمة في ظل تحسن إضافي متوقع في أدائه المالي خلال هذا المدى المنظور.

واعتبرت الوكالة أن التصنيف الحالي للبنك يظل عرضة ، ضمن عوامل مؤثرة أخرى ، لأي تراجع في نسبة رأس المال المعدل على ضوء المخاطر عن معدل ٧% ، أو أي تدنٍ جذري على صعيد السيولة أو مصادر التمويل ، أو خفض للتصنيف السيادي لدولة المقر ، أو في حال شهدت السوق المصرية والتي تشكل نحو ١٠% من محفظة البنك الائتمانية تطورات سلبية رئيسية ، كما إستبعدت الوكالة أي رفع إضافي لتصنيف البنك مرتقب من جانبها في غضون فترة العامين التاليين وذلك رهنا بتعزيز التصنيف السيادي للدولة المقر أو رفع تصنيف رسملة البنك إلى A- .

وقّيمت الوكالة المركز التجاري للبنك بدرجة "قوي" ، مرجعة ذلك إلى قوة أنشطته التجارية وتنوعها من حيث القطاعات والمنتجات المصرفية والإنتشار الجغرافي ، إلى جانب النهج الإداري وإستراتيجية العمل الحصيفة التي يتبعها. وفضلا عن الموقع الذي يتبناه البنك كأكبر مصرف تجزئة مسجل في البحرين ، فإن شبكته المصرفية في البحرين والكويت وعمان إلى جانب المملكة المتحدة باتت تكفل للبنك عناصر إستقرار وإستمرارية في عوائده التشغيلية مكنته من تحقيق أداء إيجابي على مدى الخمسة أعوام الماضية برغم التباطؤ الإقتصادي الذي ساد الأسواق الدولية والإقليمية ، وهو أداء يعود كذلك بحسب الوكالة لخبرته إدارته التنفيذية العليا ودورها في الرقابة على المخاطر ورسم إستراتيجية واضحة ومدروسة تحكم أنشطة البنك وخطته للتوسع في أسواق عمل رديفة تتكامل مع دائرة عمله الرئيسية في أسواق مجلس التعاون الخليجي.

كما قّيمت الوكالة كلا من الرسملة المعدلة وفق المخاطر والعوائد التشغيلية للبنك عند مستويات "ملائمة" ، متوقعة نسبة تناهز ٨% لمثل هذه الرسملة مترافقة مع نمو ملموس مواز في محفظة البنك الائتمانية ، فيما تظل نسبة الكفاية الرأسمالية فوق ما تشترطه الجهات الرقابية. أما على صعيد ربحية البنك من صلب أعماله الأساسية ، فقد نوهت الوكالة بالتحسن الإيجابي في مؤشرات الهامش على صافي الفوائد والعائد على متوسط الأصول التي سجلها البنك على مدى السنوات الأربع الأخيرة ، مقلصا بذلك فجوة الربحية بينه وبين نظرائه من البنوك الإقليمية.

وجاء تقييم مركز البنك إزاء المخاطر بدرجة "ملائم" ، حيث أشارت الوكالة إلى أن الإنتشار الجغرافي للبنك إقليميا والمستويات المنخفضة لخسائر القروض تشكل عناصر توازن إزاء تركيز عال نسبيا للبنك في القطاع العقاري إلى جانب إنكشافه على تطورات الساحة المصرية ، كما أشارت الوكالة إلى الأداء الناجح لمحفظة قروضه منذ الأزمة المالية العالمية بحيث إنعكس في إنخفاض مؤشر كلفة المخاطرة من ٢,٢% في ٢٠٠٩ إلى ١,١% كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ ، غير أن إنكشافه على السوق المصرية يبقى عاملا سلبيا على هذا الصعيد.

ووصفت الوكالة مصادر التمويل المتاحة للبنك بأنها تبقى "فوق المعدل" ودرجة السيولة المتوفرة له بالـ "ملائمة"، مشيرة إلى أن ودائع العملاء تميزت بالإستقرار على المدى الطويل خاصة وأن كبار المودعين هم عبارة عن مؤسسات حكومية وشبه حكومية كبرى، كما أن البنك أثبت قدرة على الإستقطاب الناجح للتمويل من المؤسسات والأسواق المالية العالمية عند الحاجة، مما إنعكس إيجاباً على كلفة التمويل وتنوع مصادره، يعزز ذلك السيولة العالية التي يتمتع بها البنك والتي تمثلت في أدوات وسندات مالية سائلة بلغ إجماليها ٧,٢ مليار دولار أمريكي كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ مما قلص اللجوء إلى الإقتراض قصير الأجل من سوق ما بين البنوك.